طبّقت على إحدى الشركات جزاءات وصلت إلى حرمانها من ميزة الإعفاء الجمركي

«تشجيع الاستثمار» للشركات: توظيف الكويتيين.. وإلا تقليص الامتيازات

«الهيئة» تركت الباب مفتوحاً أمام عودة الامتيازات المسحوبة.. بشرط تصحيح المخالفة

علي إبراهيم

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن هيئة تشجيع الاستثمار المباشر «حمرت عينها» على الشركات الأجنبية العاملة في الكويت وغير ملتزمة بتوظيف العمالة الكويتية المتفق عليها عند الترخيص، إذ بدأت إجراءاتها في اتخاذ جزاءات بحقها، تصل إلى الحرمان من بعض المميزات التي منحت لها بموجب قانون 2013/116 بشأن تشجيع الاستثمار المباشر.

ويتطلب الترخيص للشركات الأجنبية للعمل بالكويت، دراسة جدوى تقدم عند الترخيص ومن بين محتوياتها خلق فرص عمل للعمالة الوطنية بأن تحسب نسبة توفير فرص العمل للكوادر الوطنية وفقا لنسبة العمالة الوطنية المتوقعة التي يوفرها الكيان الاستثماري المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء رقم 1028 لسنة 2014 بشأن تحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية فيما يتعلق بكل مجال أو نشاط اقتصادي للكيانات الاستثمارية التي توظف أكثر من 25 عاملا، بينما التي توظف أقل من 25 عاملا لا ينطبق عليها نسبة العمالة الوطنية وفق قرارات مجلس الوزراء، وعليه تفرض الهيئة أن تكون نسبة العمالة الوطنية لديها 505 أو أكثر من إجمالي العمالة.

وكشفت المصادر عن أن «تشجيع الاستثمار» أصدرت مؤخرا قرارا بحرمان إحدى الشركات من ميزة الأعفاء الجمركي وذلك لعدم اتخاذها الإجراءات الجادة نحو استيفاء عدد العمالة الوطنية المتفق عليها بالمخالفة لاشتراطات الترخيص الواردة ضمن دراسة الجدوى عند طلب الترخيص، بينما أجازت الهيئة إعادة النظر في قرار الحرمان إذا تم تصحيح المخالفة.

وتتضمن قائمة المزايا التي تحصل عليها الشركات الأجنبية التي تدخل للعمل في الكويت عبر هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، الأعفاء كليا أو جزئيا من الضرائب والرسوم الجمركية أو أي رسوم أخرى قد تستحق على الواردات اللازمة لأغراض الاستثمار المباشر، كل من الآلات والأدوات والمعدات ووسائل النقل وغيرها من الأجهزة التكنولوجية، وقطع الغيار ومستلزمات الصيانة اللازمة، والمستلزمات السلعية، المواد الأولية، البضائع المصنعة جزئيا، ومواد التغليف والتعبئة، مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 10 لسنة 2003م بإصدار قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تعفى من ضريبة الدخل أو من أي ضرائب أخرى لمدة لا تزيد على 10سنوات من تاريخ بدء التشغيل الفعلي في الكيان الاستثماري المرخص.

وأوضحت المصادر قائلة «إثر تطبيق هيئة تشجيع الاستثمار للجزاء بالحرمان من الإعفاء الجمركي تلغي الشهادة الممنوحة للشركة للاستفادة من تلك الميزة لتبدأ الهيئة في مخاطبة الإدارة العامة للجمارك، لتتخذ إجراءاتها التنفيذية في شأن حرمان الشركة من الأعفاء الجمركي».

وتبذل هيئة تشجيع الاستثمار المباشر جهودا كبيرة لتعزيز جذب الاستثمار المباشر لتحقيق الأهداف التنموية للرؤية الوطنية 2035 في تنويع القاعدة الاقتصادية والنمو المستدام ودعم دور رائد للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وبناء المهارات الوطنية البشرية المبدعة، وقد نتج عن مختلف الجهود والأنشطة الترويجية التي بذلتها الهيئة استقطاب تدفقات جديدة من الاستثمارات المباشرة إلى دولة الكويت رفعت حجم الاستثمارات المباشرة الموافق عليها تراكميا منذ باشرت الهيئة عملها في يناير 2015 حتى 31 مارس 2022، إلى ما مجمله 1,3 مليار دينار شملت 67 كيانا استثماريا تركزت في قطاع الخدمات وتصدرها نشاط نظم المعلومات وخدمات النفط والغاز والإنشاءات والصحة.

وقد ارتفع الانفاق في الاقتصاد الوطني للكيانات الاستثمارية المرخص لها من قبل الهيئة (2015 ـ 2020) وفق المعايير المعتمدة لقياس الأثر الاقتصادي بنسبة 30,2٪ وبقيمة إجمالية بلغت ما يزيد على 690,5 مليون دينار مقارنة بنتائج الفترة السابقة.

ضمن عقد الاستكشاف البحري الموقّع بين «نفط الكويت» و«هاليبرتون»

منصة حفر بحرية جديدة تصل إلى الكويت في غضون شهرين

محمود عيسى

قالت شركة تكنولوجي PSW Technology المملوكة لشركة سكانا المتخصصة بالخدمات النفطية إنها وقعت اتفاقية شراء رئيسية مع شركة هاليبرتون العالمية تقوم الأولى بمقتضاها ـ وضمن مهام اخرى ـ بالاضطلاع بدور مدير إدارة المشروع المتعلق بمهام حفر قبالة السواحل الكويتية والتأكد من أن منصة الحفر الجاري إعدادها في احد أحواض بناء السفن الصينية تفي بمتطلبات عمليات الحفر في الكويت من الناحية الفنية والتشغيلية، ومن المقرر أن تغادر الحفارة إلى الكويت في غضون شهرين.

وتتولى الشركة مسؤولية تجهيز وإعداد المنصة في حوض «يو لينا» لبناء السفن في الصين لحساب شركة هاليبرتون ومن ثم العمل على شحنها إلى الكويت بالإضافة إلى المتابعة والتحقق والإبلاغ عن جميع المواعيد النهائية لمسار العمل.

وتقول الشركة ان الحفارة قد وصلت إلى حوض بناء السفن في منتصف فبراير، حيث ستخضع لتعديلات على منصة الحفر وإعادة اعتماد المعدات.

وعند الانتهاء من العمليات آنفة الذكر، من المتوقع أن تغادر الحفارة في منتصف يونيو في طريقها إلى الكويت، حيث تبدأ بالعمل تنفيذا لعقد مدته 3 سنوات مع شركة نفط الكويت.

وفي هذا السياق، علّق المدير العام لشركة PSW Technology جير كنابسكوج بقوله «ان هذا مشروع مهم آخر في مجال تركيزنا على المستوى الدولي، حيث نعمل على بناء كفاءات قوية لدعم شركات الحفر في الأماكن التي تنشط فيها مثل هذه العمليات».

وأوضحت الشركة ان جهاز الحفر أورينتال دراجون الذي تم بناؤه في احد المصانع الصينية عام 2017 هو عبارة عن رافعة تصميمية من طراز Friede Goldman JU2000E.

وللتذكير، فإن الشركة قالت ان شركة نفط الكويت وقعت عقد خدمات الحفر البحرية في يوليو 2019 مع شركة خدمات حقول النفط الأميركية العملاقة هاليبرتون. وبموجب شروط الصفقة، التزمت الشركة الأميركية العملاقة بتوفير وإدارة عمليات الحفر والسوائل والكيبلات السلكية والتثقيب واختبار الآبار والحفر والتدعيم والأنابيب الملفوفة وجميع الخدمات اللوجستية البحرية.

بالإضافة إلى ذلك، قالت هاليبرتون إنها ستوفر حفارتين بحريتين وسفينة إمداد للمشروع الذي سيعمل في الخليج العربي داخل المياه الإقليمية للكويت، وفي ذلك الوقت، كان التاريخ المتوقع لبدء العمل بالنسبة للحفارة الأولى في يوليو 2020 بينما كان من المقرر تشغيل الحفارة الثانية في يناير 2021.

ومع ذلك، تغير الجدول الزمني منذ تأخر حملة الحفر. ونتيجة لذلك، كانت الكويت على وشك البدء في أول أنشطة الحفر البحري في عام 2022، بعد ثلاث سنوات من توقيع الصفقة مع شركة هاليبرتون، كما أوضح الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح، خلال منتدى قطر الاقتصادي العام الماضي.

مقابل تصدير منتجات «الزور» عالية الجودة

ارتفاع درجات الحرارة يدفع الكويت لاستيراد «زيت الوقود الثقيل»

استيراد 28 ألف برميل يومياً من زيت الوقود خلال مارس الماضي

محمود عيسى

ذكرت نشرة ميس النفطية ان الكويت تعزز وارداتها من زيت الوقود الثقيل لتلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة لتوليد الكهرباء بالتزامن مع ارتفاع درجات الحرارة في البلاد، فيما يستمر تصدير زيت الوقود الذي تنتجه مصفاة الزور.

وأضافت ان ذلك يأتي في غمرة تعاظم الطلب الموسمي القياسي على الكهرباء على الرغم من تزايد الإنتاج من مصفاة الزور الضخمة البالغة طاقتها التكريرية 615 ألف برميل يوميا، حيث صممت لضمان توفير كميات هائلة من زيت الوقود شديد انخفاض الكبريت (VLSFO) لتوريده لمحطات الطاقة المحلية للتعويض عن نقص الغاز.

ولكن الكويت وبدلا من ذلك اختارت تصدير منتجات الزور عالية الجودة واستيراد منتجات ومشتقات نفطية أرخص لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلي.

وبلغة الأرقام، قالت نشرة ميس ان الكويت استوردت 28 ألف برميل يوميا من زيت الوقود في مارس وفقا للبيانات الصادرة عن شركة كيبلر للطاقة، وصدرت بالمقابل كميات ضخمة من زيت الوقود شديد انخفاض الكبريت مسجلة رقما قياسيا جديدا قدره 127 ألف برميل يوميا من إنتاج مصفاة الزور.

وختمت «ميس» بالقول ان صادرات المشتقات النفطية وتحديدا من هذا المنتج من مصفاة الزور تسجل ارتفاعا مطردا منذ بدء تشغيل المصفاة في نوفمبر الماضي، مع بدء تشغيل الوحدة الثانية من ثلاث وحدات لتقطير النفط الخام في مارس.

وأعلنت الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) نهاية الأسبوع الماضي توقفت العمليات في مصفاة الزور جزئيا بسبب مشاكل تقنية وتحديات فنية بسيطة. وأشارت إلى أن فرق العمليات والفرق المساندة تبذل جهودا مكثفة ومستمرة لإعادة تشغيل المصفاة تدريجيا خلال الأسبوعين المقبلين.

وفي بداية مارس الماضي، أعلنت شركة «كيبك» عن بدء تشغيل وحدات المرحلة الثانية لمصفاة الزور، أحد أهم مشاريع الطاقة في البلاد.

خلال مارس الماضي.. مقارنة بترسيات بلغت 469 مليون دولار في فبراير

65٪ قفزة بترسيات المشاريع في الكويت إلى 776 مليون دولار

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد ان الكويت سجلت ارتفاعا بنسبة 65,5٪ في ترسيات العقود خلال مارس الماضي لتصل الى 776 مليون دولار، مقارنة بالشهر الذي سبقه والذي شهد ترسية عقود بقيمة 469 مليون دولار، وفي التفاصيل قالت المجلة ان الجهات التي أرست تلك المشاريع هي:

- الهيئة العامة للرعاية السكنية.. ترسيات بقيمة 367 مليون دولار.
- وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة.. ترسيات بقيمة 298 مليون دولار.
- شركة نفط الكويت.. ترسيات بقيمة 44 مليون دولار.
- الشركة الكويتية لنفط الخليج مع شركة شيفرون الأميركية السعودية.. ترسيات بقيمة 35 مليون دولار.
- معهد الدراسات المصرفية.. ترسيات بقيمة 32 مليون دولار.

وبهذه العقود البالغة قيمتها 776 مليون دولار، حلت الكويت في المركز الرابع خليجيا بعد الامارات في المركز الأول حيث ارست عقودا بقيمة 5,575 مليارات دولار، والمملكة العربية السعودية في المركز الثاني بواقع 4,049 مليارات دولار. وعمان في المركز الثالث بعقود بلغت قيمتها 800 مليون دولار.

وحلت قطر والبحرين في المركزين الخامس والسادس بعقود بلغت قيمتها 261 مليون دولار و97 مليون دولار على التوالي.

وعلى المستوى الاقليمي ارتفعت قيمة الصفقات الموقعة في الشرق الأوسط بأكثر من الضعف في مارس لتصل إلى 11,7 مليار دولار من 4,7 مليارات دولار في الشهر السابق.

وبالنظر الى اتجاهات ترسيات العقود، قالت المجلة ان شهر مارس شهد نهاية الربع الأول من عام 2023 ما مجموعه 27,3 مليار دولار من الصفقات الموقعة في هذه الفترة، مقارنة بـ 19,7 مليار دولار هي قيمة الصفقات التي تم توقيعها في نفس الفترة في عام 2022 ـ ولكنها في الوقت ذاته تقل عن قيمة نظيرتها خلال الفترة ذاتها من عام 2021.

وختمت ميد بالقول انه إذا كان عام 2022 يحمل اي دلالات، فان المنطقة مقبلة على ترسية مشروعات اكبر في الربع الثاني من هذا العام.

ترسيات العقود خلال مارس 2023 (مليون دولار)

الدولة	قيمة الترسيات
الإمارات	5,575
السعودية	4,049
عمان	800
الكويت	776
قطر	261
العراق	141
البحرين	97
اليمن	32